

على المعتزلة فان وصف الطاعة والمعصية شيئا على القول
بكونه واقعا بقدره العبد استقلال القول بوقوع بعض الأفعال
بقدره العبد استقلاله لا فيلزم عليه على هذا القول ما يلزم على
المعتزلة في القول بوقوع الفعل بقدره العبد
أنه بالنسبة إلى العبد طاعة أو معصية يعني أن مجرد
مدخلية قدرة العبد فيه يتحقق كونه طاعة أو معصية
بالنسبة إليه ولا حاجة في ذلك أن كونها مستقلة
أنه تعالى فاعل المحادث كلها فيكون هو الموجب لوجود قدر
العبد لا قدرته وإرادته أم يمكن منافيا لما
اشتقوه وإنما يكون منافيا لفظا لم يكن منزها بالمعنى
الواقعة في الترتيب الأخيرة إلى المتوسطة كما قيل في المسألة
بل كان غير ثابت وانما قال وينو ما أتاه عليه
تبيينها على كونهم مخرين ومنهم من يكتفي في اعتقاد كونه فاعلا
بجميع المحادث والمعلول الواقعة في الترتيب الأخيرة والأما
هو يرى من كل وجه معنى بالقوة أي الأما هو بالفعل
يرى من جميع الوجوه بزمانه وهو الحكم الذي لا يكون له
صحة متوقفة على غيره وذلك هو اللبداء الأول لا غير الملكات
أما كل من يتوقع ذاته وجوده في غيره لشعر
بذلك فإن توفيقه في فعله والله العليم بشعره ان مرجع قوله

لمحادث كلها هو الله به ولا انت كشيء منها إلى غيره وهو
بل هو باوجوده من وجه الكسب أي بل يستلزم القدرة على
بواعثه من التاثير وفعل الكسب فان القدرة صفة موقوفة
بالإرادة سواء كانت مؤثرة أو كاسبة ولله بالكسب
مقارنة قدرة العبد بقدره إيد به وإرادته الفعل في العبد
في غير أن يكون للعبد هناك تأثير ومداخل وجوده سواء
كونه محال وهو والعالم لا يستلزمه فان كل
عالم يعلم ذاته الذي يمنع كونه اثر أو مكسوبا وهو
وهو تعالى واحد من جميع فلا يكون مصدر الكثرة يتوجه
عليه أنه يجوز له كونه مصدر عنة أو لا صفة واحدة
كالحيوة ثم يصدر عنه أخرى بواسطةها وكذلك فلا يلزم
كون الواحد من جميع الوجوه من حيث أنه كذلك مصدر
الأمور ككثرة علما قالوا في صدور العالم عنة وهو
وأيضا يلزم كونه البسيط الحقيقي وهو الذي لا تكثر
في اصطلاحا قابلا وفاقلا معاني بيان استحالة أن
اعتبار كون الشيء فاعلا غير اعتبار كونه قابلا
لو كانا واحدا كان كل فاعلا قابلا للفعل وكل قابل
فاعل لما قبل فلا بد في ذاته من جوهدين يكون أحدهما
فاعلا والآخر قابلا فان دخلنا الواحد في ذاته

قالوا